الموارد الاقتصادية في اسرائيل نتيجة للدور الكبير الذي تلعبه الحكومة في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي سواء من جانب النفقات او من جانب الواردات . فالنفقات العسكرية والانشائية هي المحرك الاساسي لمجمل النشاط الاقتصادي وتؤثر تأثيرا كبيرا على مستويات الدخل والاسعار والعمالة كما ان الضرائب والقروض من ناحية الواردات تؤثر على كل من حوافز الانتاج وعلى حجم الدخل المتبقي في حوزة الجمهور .

١ ــ الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٧١/٧٢ :

عقدت الحكومة الاسرائيلية اجتماعا استثنائيا في اليوم الاول من كانون الاول ١٩٧٠ لاقرار الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٧١/٧٢ . وقد بلغت جملة الميزانية (١٣،٣٠٠) مليون ليرة اسرائيلية اي ما يساوي ٣،٨ بليون دولار . وتمثل هذه الميزانية زيادة قدرها (٢٢٠٠) مليون ليرة اسرائيلية اي ما يوازي ٢٠٪ زيادة عن الموازنة السابقة .

وخلافا لما توقعه الكثير من المراقبين فانه لم يطرأ اي تغيير على حجم موازنة الدفاع اذ بقيت في حدود (٥٤٠٠) مليون ليرة اسرائيلية حيث لا تزال تمثل ٤٠٪ من مجمل الميزانية كما لم يلحظ اي تغيير يذكر على مخصصات الابواب الثابتة مثل الاجور والرواتب والمصاريف الادارية . وفي راي مصادر وزارة المالية الاسرائيلية ان الحكومة راعت خمسة امور في الميزانية الجديدة :

ا ــ الامتناع عن ادخال اي زيادة اضافية على معدل الضريبة بعد ان وصلت الى اعلى مستوى لها منذ عشرين عاما والتي أصبحت تهدد حوافز الانتاج الخاص بأوخم العواقب .

ب ــ محاولة الحفاظ على مستوى ثابت للاسعار حتى لا تمتص الزيادة في مستوى الاسعار اية زيادة حقيقية في الانتاج .

ج ــ اقناع نقابات العمال الممثلة « بالهستدروت » بعدم المطالبة بزيادة في مستوى الاجور حتى لا تفقد الصناعات الاسرائيلية قدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية .

د ــ زيادة مخصصات التثمير في قطاعات الزراعة والصناعة والسكن بعد أن هبطت في السنوات الثلاث الاخيرة حتى يستطيع الاقتصاد الاسرائيلي ان يحافظ على معدل مرتفع للنمو الاقتصادي بعد الانخفاض في حجم النفقات العسكرية الفعلية .

هـ ــ الاتجاه نحو مصادر التمويل الداخلي على شكل قروض داخلية من الجمهور والتخفيف قدر الامكان من اللجوء لمصادر التمويل الخارجي لتخفيف العبء على ميزان المدفوعات .

واذا ما استمر الوضع على ما هو عليه حاليا على الجبهات العربية واذا ما تمدد وقف اطلاق النار بعد الخامس من شباط فمن المتوقع ان تحقق الميزانية الاسرائيلية وفرا في مخصصات الدفاع . فالمعروف ان أرقام الميزانية تقديرية وان المؤشر الاكثر اهمية هو المبالغ المنصرفة فعلا على كل بند من بنود الميزانية .

وقد يبدو غريبا ان تبادر الحكومة الاسرائيلية الى تخصيص نفس النسبة من الميزانية لامور التسلح والنفقات العسكرية من الميزانية الجديدة رغم توقف اطلاق النار واحتمال عدم تجدد القتال لمدة اخرى على الجبهات العربية . والواقع ان هذا الاتجاه لم يفاجيء كثيرا من المراقبين .

ان تخصيص نفس النسبة لمخصصات الدفاع في الميزانية الجديدة رغم حالة وقف اطلاق النار يهدف الى تحقيق جملة اغراض سياسية واقتصادية ونفسانية في داخل اسرائيل وخارجها يمكن تلخيصها بما يلي :

اولا : الاستمرار في وضع المواطن الاسرائيلي في حالة تأهب نفسي حتى يظل راضيا عن التضحيات المادية التي لا يزال يتحملها .

ثانيا : اشعار دول المواجهة وخصوصا الجمهورية العربية المتحدة بأن اسرائيل مستعدة لمجابهة عسكرية جديدة اذا اقتضى الامر في حالة عدم تجديد وقف اطلاق النار في ٥ فبراير (شباط) .

ثالثا : الضغط على نقابات العمال في اسرائيل (الهستدروت) لكي تستمر في التقيد باتفاقية الاجور الموقعة بين الحكومة والهستدروت والتي تنص على عدم مطالبة العمال بزيادات جديدة في الاجور . وهذا الاجراء احترازي ويحمي الاقتصاد الاسرائيلي من اية بوادر تضخمية لا يريد تحملها في هذه الظروف .

رابعا : تجنب وقوع الاقتصاد الاسرائيلي في حالة من الركود الاقتصادي المؤقت الذي يرافق عادة تحول الموارد الاقتصادية من تمويل النفقات العسكرية الى تمويل اوجه النشاط الاقتصادي المدني خصوصا وان الصناعات الحربية أصبحت المحرك الرئيسي لقطاع الصناعة في اسرائيل .

خامسا : الاستمرار في جباية الاموال من الجاليات اليهودية في العالم عن طريق استنفارها واقناعها بأن حالة الحرب لا تزال قائمة .